تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة

أ/ جـــرايـة الصـادق
جامعة الوادي

ملخص

شهدت العقود الماضية بروز مفاهيم أمنية مخالفة تماما للمفاهيم التقليدية للأمن عكست تحولات البيئة الأمنية، مما أفرز هذا جدلا حول طبيعة ومكونات مفهوم الأمن وضرورة إضافة متغيرات جديدة له ليشمل القضايا الاقتصادية والبيئية والمجتمعية.

فبينما كان يركز المفهوم التقليدي للأمن على حماية أمن الدولة القومية – كونها الفاعل الرئيسي والوحيد في العلاقات الدولية – من الأخطار الداخلية والخارجية باستخدام القوة العسكرية ، ظهرت تهديدات جديدة كالفقر والجهل الكوارث الطبيعية الجريمة المنظمة عبر الوطنية ...الخ وكل هذه الأخطار لا يمكن معالجتها إلا في إطار أشمل لمفهوم الأمن يركز على أمن الفرد كونه الأساس في تحقيق أمن الدولة والنظام الدولي بشكل عام.

Abstract

The past decades have seen the emergence of the concepts of security breach totally traditional notions of security reflected shifts security environment , which resulted in this debate about the nature and components of the concept of security and the need to add new variables to him to include economic and environmental issues and community .

While the focus of the traditional concept of security to protect the security of the nation-state - being the main actor and the only one in international relations - from internal and external threats to use military force , there have been new threats such as poverty , ignorance, natural disasters, transnational organized crime ... etc. All of these threats can only be addressed in the

context of a broader concept of security focuses on the security of the individual being the basis for the achievement of state security and the international system in general .

مقدمة:

كان الحفاظ على متطلبات الأمن من القضايا والهواجس الكبرى التي اهتمت بها المجتمعات الإنسانية على مّر الأزمنة، وصولا إلى العصر الحالي الذي اتفق الكثير من المفكرين على تسميته بعصر العولمة، حيث احتلت فيه قضية الأمن بأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية موقع الصدارة، وبات من الواضح أن الدراسات التي تهتم بالأمن من حيث المفهوم والأسس والضمانات والأنواع هي خير ما يكفل التقدم للمجتمع.

إن ما شهده العالم في السنوات القليلة الماضية من متغيرات أساسية في مختلف جوانب الحياة المعاصرة، على مستوى كافة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية أثر وبشكل واضح على منظومة القيم ونسق العلاقات المجتمعية في معظم دول العالم، حيث أصبح التواصل والتفاعل في الأنشطة الإنسانية يتعدى الحدود التقليدية.

كما أضحى التمييز بين ما هو وطني وإقليمي وعالمي من الأمور الصعبة خاصة في ظل تعاظم أبعاد الثورة التكنولوجية وتزايد حجم الفواعل والتكتلات الدولية الأمر الذي أّدى إلى تآكل مفهوم سيادة الدولة، والتشكيك في دورها التقليدي الذي تلتزم فيه الحكومة برعاية المواطنين وحمايتهم من الأخطار الداخلية والخارجية وتحقيق العدل الاجتماعي ورفع مستوى المعيشة والرفاهية.

ومن هذا المنطلق ستحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على مدى تأثير هذه المتغيرات الدولية على مفهوم الأمن؟.

ولهذا قسمت الدراسة إلى مجموعة من العناصر هي:

1- الدلالة اللغوية والشرعية لمفهوم الأمن.

2-المفهوم التقليدي للأمن.

3-التهديدات الحديثة وتأثيرها على مفهوم الأمن.

1-الدلالة اللغوية والشرعية لمفهوم الأمن:

إن الأمن من المفاهيم ذات الدلالة الواسعة والثرية في اللغة العربية وأصل الكلمة الألف والميم والنون: وهي تعني عند "ابن منظور[1]" (الأمُن ضد الخوف، والأَمنةُ: الأمُن، ورجل أَمنةٌ- بالفتح- للذي يصدِّق كل ما يسمعه ولا يُكذِّبُ بشيء، ورجل أَمِنَةٌ إذا كان يطمئن إلى كل الناس ويثق بهم، واْستَأْمَن

إليه: دخل في أمان. أَمْن: موضع الأَمْنِ، والأَمْن:المستجير ليأمن على نفسه، الأَمانةُ والأَمَنَةُ: نقيض الخيانة، لأنه يُؤْمَن أذاه)[2].

أما الفيروز أبادي[3] فهو يرى بأن (الأَمْن والأَمَن كصاحب:ضد الخوف، والأمانةُ والأَمَنَةُ: ضد الخيانة، وقد أمنه: كَسَمِعَ وأَمَّنه تأمينا وائْتمنه واستأمنه، فهو أمينٌ وأُمانٌ... وآمَن به إيمانا:صدَّقه ، والإيمانُ: الثقة، وإظهارُ الخضوع، والأمينُ: القويُّ، وناقة أمونٌ، وثيقة الخلق وأعطيته من آمِنِ مالي أي من خالصه وشريفه)[4].

إن الأمن في اللغة العربية يطلق على عدم الخوف والحفظ والثقة، وطلب الحماية والسلم... الخ، وفي ذلك ثراء لغوي كبير، حيث يصعب فصل هذه المعاني عن بعضها البعض نظرا لتداخلها وترادفها في بعض الأحيان، كما أن لها دورا تكامليا في إثراء مفهوم الأمن بشكل عام، لكن هناك مجموعة من الكتاب ينتقدون انحصار مفهوم الأمن على عدم الخوف، فهم يرون فيه مفهوما ضيقا وسلبيا كون أن شعور الإنسان بالأمن من مشاعر الخوف والقلق والتوتر قد ينشأ لديه لأسباب أخرى مثل تدني ظروفه المعيشية والاجتماعية، وتقييد فعالياته وطموحاته بقيود غير مشروعة ولهذا كله ما يبرره على أرض الواقع، لذا نجد جاكسون يعّرف الأمن بأنه: (شعور الإنسان في الوسط الذي يعيش فيه بعدم الخوف من التعرض للأذى الحسّي وبالعدالة الاجتماعية والاقتصادية التي من مظاهرها حصول الأفراد على فرص متكافئة للنمو والتطّور وتوافر الحد الأدنى من متطلبات العيش الكريم)[5].

ركز هذا التعريف على إبراز المفردات التي تدعو إلى ضرورة الاستجابة للاحتياجات المادية والجسدية للإنسان ليتحقق له الشعور بالأمن، بينما نجد الكثير من مشاعر الاطمئنان أو عدمه عند الإنسان ترتبط أيضا باحتياجاته الروحية والمعنوية، وهذا ما ركزت عليه الشريعة الإسلامية في تحديدها لمفهوم الأمن على نحو إيجابي بأنه: اطمئنان الإنسان لانعدام التهديدات الحسية وضمان حقوقه، ولتحرره من قيوده التي تحول دون استيفائه لاحتياجاته الروحية والمعنوية، ولشعوره بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية، قال الله تعالى: ((**وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا يعبدونني لا يشركون بي شيئا**))[6].

يتحقق الأمن للإنسان وفقا للشريعة الإسلامية من خلال الإيمان بالله على وجه اليقين والخوف من عقابه إذا عصاه، لأن الإيمان الصادق وتقوى الله في السّر والعلن كفيل بأن يحقق للإنسان الأمن والطمأنينة، ويجعل علاقته بغيره من الناس علاقة ود وتعاون ومحبة وإخاء وهو ما يحقق الأمن لأفراد المجتمع ككل، يقول الله تعالى: ((..... **فلا تخافوهم وخافون إن كنتم مؤمنين**))[7] **ويقول أيضا: "إن الذين قالوا ربّنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون**))[8].

وبهذا تكون الشريعة الإسلامية قد نظمت للإنسان حياة بصورة تحقق له الأمن كفرد من أفراد المجتمع حتى يتحقق لهذا الأخير أمنه سواء كان داخليا أو خارجيا.

2-المفهوم التقليدي للأمن:

منذ وجوده على وجه الخليقة واجه الإنسان تحديات مختلفة أشكالها وأنواعها ودرجة خطورتها على بقائه، وكانت هذه التهديدات التي يواجهها سببا في تحسينه لعناصر حياته ومكانته الكونية، وسعيا وراء زيادة وسائله للسيطرة على البيئة المحيطة به وإخضاعها لرغباته لإشباع حاجياته الأمنية والطبيعية والاجتماعية استمر الإنسان في ذلك مواجها متطلبات الحياة المتنوعة المتعددة في بيئة مليئة بالمشكلات والتحديات، سواء كانت هذه المواجهة على مستواه الفردي أو في إطار الدولة.

أ- الدولة القومية وصياغة مفهوم الأمن:

إن علاقة الأمن بالدولة القومية علاقة قديمة قدم وجود الدولة القومية بحد ذاتها، أي منذ تاريخ إبرام اتفاقية وستفاليا سنة 1648م، حيث اعتمدت آنذاك الدولة كوحدة أساسية في العلاقات الدولية والفاعل الرئيسي في النظام الدولي، ولهذا السبب اقتصر تحليل الظواهر الأمنية آنذاك في إطار الدولة القومية ممّا أدى ذلك إلى ظهور ما يسمى بالأمن القومي.

ارتبط مفهوم الأمن القومي ومنذ البداية بالقدرات والإمكانات العسكرية التي تحقق الردع، ومن ثمّ الأمن، وأوّل من وضع تعريفا للأمن القومي هو **"والتر ليبمان"** حيث يقول (إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحدّ الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه)[9].

يتضح من خلال هذا التعريف أن الأمن يعني استخدام القوة العسكرية في الحفاظ عن القيم الأساسية للدولة: كالاستقلال والسيادة والمصلحة القومية في حالة نشوب الحرب، بالإضافة إلى ذلك هو يشكل محورا أساسيا للسياسة الخارجية لأي دولة أو مجموعة من الدول، فالسياسة الخارجية باعتبارها السلوك الخارجي للدول يكون الأمن القومي أحد أهم مرتكزاتها الرئيسية وذلك لحماية الدولة من التهديدات والأطماع الخارجية التي تواجهها.

ولهذا فإن ارتباط مفهوم الأمن بالدولة يقتضي التركيز على أربعة عناصر أساسية، وهي كالآتي:[10]

- تحديد المصالح والغايات والقيم التي تسعى الدولة أو المجتمع إلى تحقيقها وحمايتها.
- تحديد التحديات التي تواجه الدولة أو الأمة.
- رسم السياسات وتحديد الأدوات واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق المصالح ومواجهة الأخطار المحتملة.

- بناء المؤسسات القادرة على تنفيذ هذه السياسات، وتحقيق هذه المتطلبات يقتضي وجود سلطة سياسة تملك حق الحسم والتوجيه وتعبئة الموارد.

ومن خلال ما سبق يتضح أن مفهوم الأمن القومي يستند إلى اتجاهين أساسيين هما:

الاتجاه الأول:

يعّبر أصحاب هذا الاتجاه عن الأمن القومي بأنه:(تصّور إستراتيجي ينبع من متطلبات حماية المصالح الحيوية الأساسية لأي شعب، بحيث يطرح في جوانبه المختلفة عناصر الحماية المركزية للمصالح الحيوية، ويقدم الإجابات النابعة من التصورات المستمدة من التاريخ والجغرافيا لكل المعضلات التي تواجه الوجود الحّي لأي أمة من الأمم)[11] ، والمقصود هنا بالمصالح الحيوية للدولة أو الأمة الحفاظ على الاستقلال والسيادة والاستقرار.

الاتجاه الثاني:

يركز أصحاب هذا الاتجاه على الدولة، باعتبارها المحور الأساسي للأمن، ولحماية أمن الدولة لابد من التركيز على البعد العسكري دون الأبعاد الأخرى، كالقضايا الثقافية والاجتماعية لأنها تعد من موضوعات السياسية الدنيا[12].

يظهر هذين الاتجاهين مدى سيطرة الفكر الواقعي للأمن في مرحلة ما قبل الحرب الباردة، وذلك بالتركيز على الدولة باعتبارها وحدة التحليل الأساسية في العلاقات الدولية، كما أن الأولوية في ذلك هو تحقيق أمن الدولة في مواجهة أي تهديدات عسكرية خارجية، وعليه فإن القوة العسكرية هي الوسيلة الوحيدة المتاحة أمام الدولة لتحقيق أهدافها وغاياتها.

ب– إسهامات المدرسة الواقعية في مجال تطوير مفهوم الأمن:

قبل التطرق إلى الإسهامات التي جاءت بها المدرسة الواقعية في مجال الأمن، لابد من الإشارة إلى أن الفكر الأمني التقليدي وفي مراحل تطّوره استند إلى المنهج المثالي الذي ظهر عقب الحرب العالمية الأولى، ساعيا في منطلقاته إلى ربط مفهوم الأمن بمبادئ الأخلاق والمثل والقيم العليا من أجل الوصول إلى تنظيم أفضل للعالم، وذلك بالدعوة إلى نبذ الحرب وتشجيع السلام ونزع السلاح بإتباع مبادئ وقواعد القانون الدولي العام، لكن الواقع أثبت عجز هذا المنهج في تفسير الظاهرة الأمنية خاصة بعد نشوب الحرب العالمية الثانية التي أدت إلى سقوط عصبة الأمم التي وجدت بالأساس من أجل تجسيد مبادئ المثالية على أرض الواقع.

أّما الواقعية فهي الطريقة التي يتم وفقها النظر إلى العلاقات الدولية كعلاقات قوة، وهي نفس الفكرة التي نادى بها الفيلسوف الإيطالي "**نيكولا ميكيافيلي**" في كتابه "الأمير" حيث دعا هذا الأخير إلى جعل القوة والأمن فوق كل اعتبار[13].

شكل مفهوم القوة موضوعا مهما في الدراسات الواقعية، سواء في كونها وسيلة أو غاية وهذا ما اعتقده "**هانس مورغانتو**" الذي يعتبر أن السياسة الدولية ككل هي سياسة صراع مستمر من أجل القوة، ومهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية، فالقوة هي الهدف العاجل دوما[14]، ولهذا نجد أن " هانس مورغانتو" ينظر إلى القوة من ثلاث زوايا مهّمة:

- القوة كسبب، أي أنها تشكل الدافع الرئيسي لأي سلوك معين.
- القوة باعتبارها هدف، أي نتيجة لسلوكات الدول.
- القوة باعتبارها وسيلة وأداة لتحقيق الغايات المرجوة[15].

انطلق رواد المدرسة الواقعية في تفسيرهم للظاهرة الأمنية من فكرة أن الدولة هي الوحيدة التي تمتلك وسائل الاحتكار الشرعي للقوة والعنف داخل حدودها وبصلاحيات قانونية عليا، الأمر الذي يضمن أمن الأفراد في إطار العلاقة المتبادلة الموجودة بين المؤسسات السلطوية للدولة المحتكرة لوسائل الإكراه المادي المشروع والمواطنين الذين يسعون إلى تحقيق الأمن والاستقرار في إطار هذه الدولة[16].

أّما على المستوى الخارجي فإن هدف التفاعل بين الدولة والنظام الدولي هو تحقيق الأمن من خلال تعظيم سبل الهيمنة بغرض ضمان البقاء كهدف أساسي للدولة خاصة في ظل غياب سلطة مركزية عليا تحد من خطر التهديدات الخارجية التي تواجه الدول.

أّما الواقعية الجديدة، والتي من أهّم روادها "**كينيث والتز**" فإنها ركزت هدفها على مختلف السياسات الدولية خاصة تلك التي من شأنها أن تحد من أسباب الحرب وتحقق شروط السلام[17] انطلاقا من المستوى الذي تكمن ضمنه الأسباب والمقصود بذلك : الفرد، الدولة والنظام الدولي، وفي هذا معارضة واضحة لكل النظريات الاختزالية التي ترى بأن المنظومة الدولية هي مجموعة الدول بقراراتها وسلوكاتها المتبادلة، وبالتالي فإن مستوى التحليل يقع على الدولة، وهذا ما لم تستطع النظريات الأخرى تفسيره حسب والتز، وهو لماذا تنتهج الدول طرقا متشابهة في السلوك رغم تباين أنظمتها السياسية وتناقض إيديولوجياتها؟. وهي المشكلة التي أوجدت الواقعية الجديدة حلاّ لها، وذلك بافتراض أن العوائق النسقية تحتل موقعا وسطا بين الدول وسلوكيات سياساتها الخارجية، كما أن رواد هذا الاتجاه يهدفون إلى توضيح كيف أن هذه القوى النسقية مسؤولة عن التشابه الملاحظ في سلوك السياسات الخارجية للدول[18].

إن حالة الفوضى التي يشهدها النظام الدولي وغياب السلطة المركزية العليا له، كانا السببين الرئيسيين وراء تشابه السلوكات والسياسات الخارجية لوحدات هذا النظام، وهذا ما يفسره لجوء الدول إلى زيادة وسائل القوة لديها بغرض تحقيق مصالحها الوطنية وتلبية احتياجاتها الأمنية.

3-التهديدات الحديثة وتأثيرها على مفهوم الأمن:

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية وتشكيل هيئة الأمم المتحدة بقسميها مجلس الأمن والجمعية العامة، وسعيها لإقرار السلم والعدل والاستقرار العالمي، بدأت في الظهور مفاهيم جديدة للأمن بسبب تنوع التهديدات التي تواجه كيانات الدول وفي نفس الوقت لم يكن بناء القوات العسكرية الكبيرة للدول كافيا لمواجهتها أو الحدّ من تداعياتها، بل كان البناء الداخلي للدول هو العامل الحاسم لتحقيق هذه الأهداف.

أ- التهديدات الأمنية الحديثة:

هناك مجموعة من التهديدات التي تواجه العالم حاليا وحتى في العقود القادمة حددتها بدقة التقارير الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة، وتتمثل هذه التهديدات في:التهديدات الاقتصادية والاجتماعية، الصراع بين الدول، الصراع الداخلي، الأسلحة النووية والإشعاعية والكيميائية، والبيولوجية، الإرهاب، الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

أ-1- التهديدات الاقتصادية والاجتماعية :

المقصود بالتهديدات الاقتصادية والاجتماعية كافة الأخطار الموجهة ضد الأمن الاقتصادي، وكذا الاجتماعي للدولة والتي من بينها: الفقر، الأمراض المعدية، تدهور البيئة والمناخ. وتظهر ملامح هذه التهديدات فيما يلي[19]:

- نسبة الفقر في العالم وفق دليل التنمية البشرية لسنة 2013 شملت حوالي 1.56 مليار نسمة أي ما يعادل نسبة 30 %، لكن الدول التي شهدت أقصى درجات الفقر موجودة في إفريقيا كما هو الحال في إثيوبيا بنسبة 87%، ليبيريا بنسبة 87%، موزمبيق بنسبة 65 % .
- بلوغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة 59 سنة لعام 2012، وهذا راجع لانتشار الأمراض والأوبئة والفقر خاصة في الدول الإفريقية .
- مازال العالم إلى اليوم يعاني من ظاهرة عدم المساواة متعددة الأبعاد خاصة في المجالات التالية : الصحة، التعليم، نصيب الفرد من الدخل القومي، حيث تؤثر هذه الظاهرة سلبا على الاستقرار الاجتماعي وتؤدي إلى عرقلة مسار التنمية البشرية في البلد.
- تزايد انتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة (الايدز) حيث بلغ عدد حامليه في سنة 2007 42 مليون شخص.
- تفاقم مشكلات الأمن البيئي، مما زاد من الإمكانات التدميرية للكوارث الطبيعية الذي فاق عدد الأشخاص المتضررين منها في العقد الماضي (مليون شخص) وفي الفترة نفسها فاق العبء الاقتصادي الأعباء الواقعة في العقود الأربعة السابقة[20].

أ–2– الصراع الدولي:

والمقصود بذلك المنازعات والحروب الإقليمية الموجودة في العالم وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، وتأثيرها على الأمن الدولي بالرغم من الجهود الدولية المبذولة في سبيل الحدّ منها، لكن الواقع أظهر عجز هيئة الأمم المتحدة في إيجاد حلّ للصراع العربي الإسرائيلي وإخفاق مجلس الأمن في ردع الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها عن شنّ الحرب على العراق وإضفاء طابع الشرعية عليها، مما يلزم كل هذا بضرورة تفعيل ميثاق الأمم المتحدة خاصة في ظل تزايد انتهاكات الدول باسم حقوق الإنسان فضلا عن كون هذا الميثاق بمثابة الناظم للأمن الدولي.

أ–3– الصراع الداخلي:

خاصة الذي شهدته إفريقيا في كل من رواندا وأنغولا والصومال والسودان، هذا الصراع الذي راح ضحيته ملايين البشر، فضلا عن النزاعات الداخلية والأزمات السياسية التي يشهدها الوطن العربي اليوم خاصة في كل من تونس، ليبيا، مصر، سوريا، اليمن، وتأثير كل ذلك على الأمن الإقليمي العربي ومن ثم الأمن الدولي.

أ–4– انتشار الأسلحة النووية و الكيميائية والبيولوجية:

تشير إحصائيات معهد ستوكهولم لبحوث السلام أنه لغاية اليوم هناك نحو 5000 سلاح نووي منتشر، وجاهز للاستخدام عالميا، وأن هناك حوالي 3000 من هذه الرؤوس على درجة عالية من الاستعداد وجاهزة للإطلاق خلال دقائق، وفي المجموع هناك نحو 20500 رأس حربي نووي، تمتلك منها روسيا والولايات المتحدة الأمريكية ما نسبته 90% [21].

أما بالنسبة للأسلحة الكيميائية والبيولوجية فإنها أيضا تشكل تهديدا متزايدا، وهي تشترك مع الأسلحة النووية في احتمال استعمالها لهجوم وحيد وإحداث إصابات على نطاق واسع.

أ–5– الإرهاب الدولي:

أصبح الإرهاب اليوم من أخطر الظواهر التي تهدد الحياة اليومية للإنسان في أي مكان من العالم، حتى تلك الدول التي كانت تعتقد أنها بمنأى عن مسرح عملياته[22] ، وتتفق البحوث والدراسات على مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تقف وراء انتشار الإرهاب بما فيها الجهل والفقر والإحساس بالظلم.

ومما يزيد في خطورة الجريمة الإرهابية، غياب الإجماع من قبل الباحثين حول تعريف موضوعي واضح ومحدد للإرهاب بحيث يتصف بقوة قانونية ملزمة لجميع الدول، وهو ما يفسر حالة الفوضى التي يشهدها المجتمع الدولي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وفي ظل ما يعرف بالسياسات الانتقامية التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية بشنّها هجوم عسكري على العراق في 20 ماي

2003 بقرار انفرادي منها رغم المعارضة القوية من قبل دول العالم[23] مما يؤدي كل هذا إلى تفاقم الظاهرة والإخلال بمبادئ السلم والأمن الدوليين التي يسعى ميثاق الأمم المتحدة إلى إرسائها.

أ–6– الجريمة المنظمة عبر الوطنية:

تعد الجريمة المنظمة من المظاهر الحديثة التي تهدد أمن واستقرار المجتمعات البشرية حيث زادت قوتها واتسع نشاطها خاصة مع بداية التسعينات، وساهم في ذلك العديد من العوامل قبل انتهاء الحرب الباردة كالزيادة في حرية انتقال الناس والسلع والخدمات وكذا تحرير التجارة التي استغلها المجرمون في غسيل الأموال ونقلها وتهريب المخدرات والسلاح.

ومن أهّم ما يميز الجريمة المنظمة عن باقي الجرائم الأخرى هو: [24]

- الاستمرار التنظيمي حتى في حالات سجن أحد قاداتها أو موته.
- البناء الهرمي، حيث يترأس قائد واحد تنظيم الجريمة المنظمة ويكون هناك تباينا في هرم السلطة بين القيادة والفروع.
- العضوية المحدودة التي تتحدد بالعرق والخلفية الاجتماعية والالتزام بالولاء.
- القوة والعنف والإجرام واستخدام الرشوة.
- القيام بالأعمال الشرعية من أجل تغطية الأعمال غير الشرعية مثل غسيل الأموال غير المشروعة أو المسروقة أو العائدة من تجارة المخدرات.
- استخدام المختصين كالطيارين والكيميائيين وغيرهم.

وفي الأخير يمكن القول أن كل هذه المظاهر الجديدة للتهديدات الأمنية والتي زاد من إدراكها وانتشارها انتهاء الحرب الباردة وتأثير العولمة، قد ساهمت إلى حدّ بعيد في تحويل وتطوير مفهوم الأمن من كونه تقليديا يركز على الأمن العسكري فقط إلى مفهومه الجديد (غير التقليدي) والشامل.

ب– الاتجاهات الجديدة لمفهوم الأمن:

ب–1– الأمن الشامل:

إن حاجة الإنسان للأمن هي التي تميزه عن باقي الكائنات الحية ثم تأتي بعدها الحاجات البيولوجية كالماء والهواء والطعام، بل إن تحقق هذه الأخيرة لا يمكن أن يتأتى في ظل غياب شعور الفرد بالأمن على حاضره ومستقبله، ولهذا نجد أن المطلب الضروري لنمو الحياة الاجتماعية وكذا ازدهار النشاطات التجارية والصناعية وإحداث التقدم في المجال الاقتصادي لابد له من الأمن كشرط أساسي[25].

تشير الدراسات النظرية والعلمية العربية إلى مفهوم الأمن الشامل بأكثر من معنى أحدها أن مهمة تحقيق الأمن ليست حكرا على المؤسسة الأمنية فقط، وإنما هي مهمة مشتركة تتولى كل جهة

جانبا من جوانبها، والأمن الشامل لا يتأتى من وجهة النظر هذه بمجرد تحقيق أهداف المؤسسة الأمنية، وإنما بتحقيق أهداف مؤسسات الدولة جميعها بما يحمي المقومات الأساسية التي تقوم عليها الدولة، وما يحافظ على تماسك بنائها في النظام الدولي، أما الآخر فهو يعني أن للوظيفة الأمنية مجالات متعددة بصرف النظر عن واجبات الأجهزة الأخرى في مجال اختصاصها، وأن هذه الوظيفة بتنوعها بلغت ما يكفي لاعتبارها إطار للدور الشامل الذي يحقق الأمن في أمثل صوره[26].

إن البلورة الفكرية الدقيقة لمفهوم الأمن الشامل تحددت في سنة 1994 بموجب تقرير التنمية البشرية لذات السنة، الذي حدّد ستة (06) تحديات جديدة شاملة لها صلة وطيدة بالأمن وهي: النمو الديموغرافي، التفاوت الاقتصادي، النزوح الجماعي، التدهور البيئي، تجارة المخدرات، والإرهاب الدولي. بالإضافة إلى إسهامات **"لجنة رامفال"** سنة 1995[27] بتعمقها في موضوع "الحكم الرشيد الشامل" وعلاقة الديمقراطية بالأمن على المستوى الدولي، وفي ذلك محاولة لربط الأمن الشامل بتراجع سيادة الدول، ونفوذها أمام التهديدات غير العسكرية للأمن.

إنّ السمة الشاملة لمفهوم الأمن تقتضي أن يحتوي في مضمونه على مجموعة من المفاهيم ذات الصلة بمختلف جوانب حياة الإنسان والمجتمع والمقصود بذلك:

- الأمن المجتمعي الذي يتعلق بحماية الهوية والمعتقدات.
- الأمن الاجتماعي ومعناه قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط الخصوصية في اللغة والثقافة والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها.
- الأمن العسكري والذي يتضمن قدرة الدولة بمؤسساتها العسكرية على صد أي هجوم مسلح وذلك بتعزيز قدراتها الدفاعية.
- الأمن السياسي ومعناه تحقيق الإستقرار الإيديولوجي والمؤسساتي والهيكلي للدولة .
- الأمن الاقتصادي من خلال الحفاظ على الموارد المالية والأسواق الضرورية وتحقيق مستويات مقبولة من الرفاه.
- الأمن البيئي وهو كل ما يتعلق بالمحافظة على المحيط كأساس تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.

هذا فضلا عن الأمن الصحي الذي يعني التحرر النسبي من المرض والعدوى والحماية من المرض والعجز والموت الذي يمكن تلافيه، حيث يمكن الحفاظ على هذا الأمن في إحدى جزئياته من خلال زيادة حجم الإنفاق في هذا المجال، حيث نسبة ميزانية وزارة الصحة[28] في البلدان المتقدمة إلى 10 % من الميزانية العامة، ولا تتعدى نسبة 01 % في معظم الدول العربية.

ب–2– الأمن الإنساني :يعد الأمن الإنساني من المفاهيم التي برزت في فترة ما بعد الحرب الباردة وذلك في محاولة لإدماج البعد الإنساني في إطار الدراسات الأمنية من خلال إتخاذ الفرد كوحدة تحليل مركزية لأي سياسة أمنية.

شهدت مرحلة الحرب الباردة بعض المحاولات المحدودة لدراسة المشاكل الإنسانية، والتي شكلت البذرة الأولى لتبلور مفهوم الأمن الإنساني، من بينها ما طرحه " **بلاتز**" حول الأمن الفردي في سنة 1966، حيث يرى:(أن مفهوم الأمن هو مفهوم شامل يضم العلاقات الإجتماعية كافة التي تربط الجماعات والمجتمعات وتمثل تعويضا بديلا عن الشعور الذاتي بغياب الأمن من خلال قبول أنماط معينة من السلطة)[29]، وفي هذا المعنى تحد نظري للفكر التقليدي القائم على محورية أمن الدولة، بل أمن الدولة هو الذي يشكل المحور الأساسي لتحقيق أمن كل من بداخلها من أفراد.

ومما زاد من تعميق هذا الإتجاه التقارير الصادرة عن اللجان المستقلة المعنية بدراسات الأمن والتنمية، ومنها: " **نادي روما** " الذي أصدر في سبعينيات القرن الماضي مجموعة من التقارير بعنوان: " الإشكالية العالمية" إذ أقرت بأن كل فرد في العالم يواجه مجموعة من الضغوط والمشاكل التي تتطلب الحل في إطار التحرك الفعال، وهذا نظرا للتأثير المتزايد لتلك المشاكل على كافة جوانب حياة الأفراد، كما أنها يجب أن تفهم في سياق دولي أكبر كونها مرتبطة بمجالات التصنيع المختلفة، والتحضر، النمو السكاني، وسوء استخدام البيئة.....إلخ. كما أكدت هذه التقارير أيضا أن النظام العالمي المعقد يؤثر على الفرص المتاحة أمام الأفراد وعلى بقائهم، وأن هناك طرق بديلة نحو إعادة تعريف التنمية العالمية والأمن الإنساني فيما يساعد على تحسين الخيارات المتاحة أمام الأفراد[30].

في الحقيقة لو تعمقنا في كل التقارير والدراسات [31] التي كتبت في فترة الحرب الباردة نجد أنها لم تسع إلى توسيع وتعميق مفهوم الأمن بقدر ما ركزت على مناقشة قضايا ومصادر تهديد أمن الأفراد، فبالرغم من طرح مفهوم الأمن الإنساني في فترة الحرب الباردة إلا انه لم يطرح بصورة واضحة في سياق علاقته بالأمن القومي ، وإلى أي مدى يكمل كل منهما الآخر.

لكن ما يجب التركيز عليه في هذا العنصر هو أن طبيعة وظروف الحرب الباردة وجهت إلى حد كبير الدراسات الأكاديمية في الإهتمام بعمق المشاكل التي يعانيها المجتمع الدولي ومصادر التهديد الجديدة التي تضع أمن الأفراد في خطر. ومن هنا ظهرت مجموعة من النظريات والمقاربات الحديثة [32] التي تعالج موضع الأمن من هذه الزاوية وأهمها النظرية النقدية التي نتجت عن أعمال مدرسة فرانكفورت وطورها كل من "روبرت كوكس" و"ثيودور أدرنو" و"ماكس هوركايمر" وغيرهم.

يرفض رواد هذه النظرية الفرض القائم على أن الأمن يتم من خلال تراكم القوة، بل يتحقق في نظرهم من خلال تحرر الأفراد من القيود الهيكلية النابعة من طبيعة وهيكل النظام السياسي أو القيود النابعة من النخبة السياسية.

تشير معظم التعريفات المقدمة للأمن الإنساني بأن هناك تباين في الإتجاهات.

الإتجاه الأول:

ركز أصحاب هذا الإتجاه على ضرورة ربط الأمن الإنساني بالأمن القومي، حيث يقول " **بول هينبيكر** "(الأمن الإنساني يركز على الأفراد والمجتمعات بدلا من الدول، كما أنه يقوم على فكرة أن أمن الدولة ضروري لكنه ليس كافيا لتحقيق بقاء البشر، والأمن الإنساني يركز على مصادر التهديد العسكرية وغير العسكرية، إذ يعد أمن وبقاء الأفراد جزءا مكملا لتحقيق الأمن العالمي، كما أنه مكمل ولا يحل مفهوم الأمن القومي، يضاف لذلك أن تحقيق الأمن الإنساني يعتمد على أدوات جديدة منها دور المنظمات غير الحكومية)[33]. نستنتج من هذا التعريف أن هناك علاقة تكاملية بين الأمن الإنساني والأمن القومي ، حيث أن الأول يسعى إلى الحد من أوجه إنعدام الأمن في حياة البشر ، بينما يركز الثاني على حماية الدولة وصون قوتها، الأمر الذي لا يمكن تحقيقة إلا بحماية أمن البشر الذين يعيشون في هذه الدولة.

الإتجاه الثاني :

ركز البعض الآخر من الباحثين في تقديمهم لمفهوم الأمن الإنساني على ربطه بالمقدرات المتاحة حيث يشير المفهوم في هذا المعنى إلى مصادر تهديد حياة وحرية الأفراد والجماعات وذلك مقارنة بالمقدرات المتاحة لمواجهة تلك الأنماط من مصادر التهديد. وعليه فإن العبرة ليست بوجود مصادر التهديد في حد ذاتها، لكن العبرة بمدى وجود مقدرات ملائمة لمواجهة تلك الأنماط من مصادر التهديد، وعليه فإن الأمن الإنساني لا يكمن في غياب مصادر تهديد أمن الأفراد، لكنه يكمن بالأساس في توافر المقدرة الملائمة لمواجهتها.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الأمن ببعديه الشامل والإنساني يعد من المظاهر الجديدة التي ظهرت بعد الحرب الباردة خاصة في ظل تنامي التهديدات الأمنية ذات الأبعاد الإنسانية والاجتماعية، الاقتصادية والسياسية مما أدى كل ذلك إلى تحول مفهوم الأمن من طابعه التقليدي إلى الأمن غير التقليدي.

الخاتمة :

نخلص من التحليل السابق لمفهوم الأمن إلى أنه مفهوم يتسم بالنسبية والتغير كونه يتسع ويضيق وفقا لطرق تناوله. فالمدرسة الواقعية ترى بان الأمن لا يتحقق إلا من خلال تعظيم وامتلاك وسائل القوة

الضامن الأساسي والوحيد لحماية وسلامة حدود الدولة من الاعتداءات الداخلية والخارجية ليتأكد لنا فيما بعد أن هذا المفهوم ضيق لأنه يناقش قضايا الأمن القومي من منطلق القوة العسكرية فقط.

لكن الدراسة تثبت أن المفهوم المعاصر للأمن يختلف عن المفهوم التقليدي الذي ساد في فترة ما قبل وأثناء الحرب الباردة، كون الأمن مفهوم متعدد الأبعاد والمستويات ومن ثم فهو مفهوم مركب وشامل يبدأ بتحقيق أمن الفرد ويتسع نطاقه بعد ذلك ليشمل كافة الدوائر التي يمكن أن تكون مصدرا لتهديد الأمن سواء كانت داخلية أو خارجية أو متداخلة بين الداخل والخارج كالأخطار الناجمة عن الجهل والفقر وانتشار الأوبئة والأمراض، كذالك الكوارث الطبيعية وتفاقم الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

إن تبلور هذه التهديدات الأمنية الحديثة والجديدة خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وتنامي ظاهرة العولمة أدى إلى ظهور العديد من النظريات والمقاربات الأمنية أهمها النظرية النقدية التي ركز روادها على تفادي سلبيات النظريات التقليدية لتصل في نهاية المطاف إلى إضفاء الطابع الإنساني على الأمن من خلال إدخال الفرد وحقوق الإنسان كعنصرين أساسين في التحليل، خاصة في ظل تزايد حجم الصراعات الداخلية خاصة ذات الطابع الإثني وتأثيرها على أمن الأفراد.

وفي الأخير يمكن القول أنه وبالرغم من التطورات التي حدثت على مستوى الأمن بما يخدم الإنسانية، إلا أن المتعمق في جوهر الأمن الإنساني وظهوره في هذه المرحلة بالذات يوحي بمدى التناقض الموجود بين جوهر المفهوم وهدفه الأساسي المتمثل في تحقيق أمن الأفراد هذا من جهة، ومن جهة أخرى ما تفرضه طبيعة وبنية النظام الدولي الجديد القائم على هيمنة دولة واحدة تسعى إلى تحقيق مصالحها الخاصة من خلال تكريس مجموعة من المفاهيم مثل الهيمنة وإجراءات بناء الثقة والتدخل الدولي الإنساني، ومن هنا تظهر الأهمية القصوى التي تكتسيها الدراسات الأكاديمية الساعية إلى ضبط المفاهيم الأمنية للحيلولة دون استخدامها في تحقيق مصالح خاصة تنافي مبادئ الإنسانية.

التهميش:

1- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، محمد بن مكرم بن علي بن أحمد الأنصاري الُريفعي الإفريقي المصري، الإمام اللغوي الحجة، صاحب كتاب "**لسان العرب**"، مات سنة 711 هجرية.

2- ابن منظور، **لسان العرب**، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرون. القاهرة: دار المعارف، 1979، ص ص 140-141.

3- الفيروز أبادي، محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الشيرازي الفيروز أبادي، من أئمة اللغة والأدب، وكان مرجع عصره في اللغة والحديث، والتفسير، توفي سنة 817 هجرية.

4- رابعة بن ناصر السياري، **الأمن الداخلي في ضوء مقاصد الشريعة والقضايا المعاصرة**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2011، ص ص 19-20.

5- محمد سعيد آل عياش الشهراني، **أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006 ، ص 59.

6- سورة النور، الآية: 55.

7- سورة آل عمران، الآية: 175.

8- سورة الأحقاف، الآية: 13.

9- سليمان عبد الله الحربي، **مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19، بيروت، مركز دراسات، الوحدة العربية، ص ص 13-14.

10- محمد سعيد آل عياش الشهراني، **مرجع سبق ذكره**، ص15.

11- سمير خيري، **الأمن القومي العربي**. بغداد: دار الفارسية للطباعة، 1983، ص18.

12- سليمان عبد الله الحربي، **مرجع سبق ذكره**، ص15.

13- محسن بن العجمي بن عيسى، **الأمن والتنمية**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط2011،1 ، ص 25.

14- Paul Viotti , Mark V.Kauppi, **International Relations Theory** : **Réalism pluralism Globalism and Beyoud** . Boston: Allynand Bacon , 1997 , pp 56 – 57.

15- عبد الناصر جندلي، **انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 2004-2005، ص115.

16-Michael Joseph Smith , **Realist Thought from weber to Kissinger**, baton rouge , jouisiana , state university press , 1986 , pp 12- 18.

17- Kenneth N.Waltz, **theory of international politics** , Addison – Wesley , 199 , p18.

18- Andrew link lates , **Neo- realism in theory and practice** , in ken Booth and steve smith **international Relations theory today** , the pannsyluabia state University press, 02nd Editions 1997 ,pp 242-243.

19- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2013، **نهضة الجنوب، تقدم بشري في عالم متنوع**، نيويورك 2013، ص ص 26 - 33

20- عبد الناصر عباس عبد الهادي، **الأمن الشامل وانعكاساته على التخطيط الإستراتيجي للأمن الوطني: دراسة تطبيقية على الأمن الوطني الفلسطيني**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008، ص96.

21- ميلسيا غيليس، **نزع السلاح: دليل أساسي**. نيويورك: الأمم المتحدة ،ط3، 2013، ص20.

22-Christidis Héléna Stylianou , **le Droits de l'homme et la lutte contre le terrorisme** , Mépoire de Recherche pour l'obtention du diplôme d'université de 3 ème Cycle "Droits fondamentaux" Université de Nautes , 2003 , pp 30 ,55.

23- لونيسي علي، **آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون جامعة ميلود معمري، تيزي وزو ، 2012، ص ص 2 ،11.

24- ذياب البدانية، **مواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية من المحلية إلى الكونية**. الأردن: جامعة مؤتة، (دت)، ص ص 08-10.

25- محمود شاكر سعيد، خالد بن عبد العزيز الحرفش، **مفاهيم أمنية**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2010، ص13.

26- عبد الناصر عباس عبد الهادي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص111-112.

27- محسن بن العجمي بن عيسى، **مرجع سبق ذكره**، ص53.

28- محمد جمال مظلوم، **الأمن غير التقليدي**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2012، ص 132.

29- خديجة عرفة محمد أمين، **الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2009، ص 21.

30- نفس المرجع السابق، ص 22. نقلا عن:

William T.Tow and Russel Trood, **linkage between traditional security and human security**. Tokyo: united nations university press , 2000, p 17.

31- أيضا هناك تقارير أخرى ظهرت في تلك الفترة منها:

تقارير اللجنة المستقلة حول قضايا التنمية الدولية 1977 برئاسة " فيلي براند" كما تسمى أيضا بلجنة براند.

تقرير الشمال – الجنوب: برنامج للبقاء لسنة 1980.

تقرير حول الأزمات المشتركة: تعاون الشمال والجنوب للتعافي العالمي لسنة 1983.

32- بالإضافة للنظرية النقدية هناك مجموعة من المقاربات الحديثة منها:

المقاربة البنائية التي تبحث في جذور الأمن طارحة في العلاقات الدولية مبدأ الوكيل والهيكل، وترجع منطلقات هذه المقاربة إلى سنة 1992 مع " الكسندر وندت" الذي كان يعمل على إيجاد نظرية هيكلية للسياسة العالمية تأخذ في اعتبارها الدولة كوحدة أساسية.

مدرسة كوبنهاجن التي من أهم روادها " باري بوزان" و"أول وايفر" والتي وضعت نموذجا بنائيا لتحليل الأبعاد العسكرية وغير العسكرية للأمن.

33- Alan Collin ,**Security and south east asia : domestic regional and global issues**. London : lynne rienner publishers , 2003, p3.